

حكايات



الإشراف على التأمين؛ الحق على المواطن لماذا لا يشتكي؟

الصيدالة يتهربون من صرف وصفات «التأمين»

رجاء يونس

تكاد معاناة المتعاقدين مع شركات التأمين الصحي وخصوصاً شريحة موظفي جهات القطاع العام، لا تنتهي فوق مرضهم، وتصلح أن تتحول إلى قصص تروى كما هي الحال الآن، فالعاناة تبدأ من لحظة البحث عن صيدلية قريبة من مكان مسكن الموظف أو موقع وظيفته، مروراً بالتساؤل هل الصيدلية متعاقدة مع الشركة الطبية المعنية، وستقوم بصرف الوصفة التي يبرزها المتعاقد؟

تقارير

الموضه السائدة حالياً أن أغلبية الصيدليات لا تصرف كإلغاء اشتراكه مع الشركة، والتوجه إلى أخرى - لن نقول أنها أفضل وإنما تؤمن له أبسط الحقوق التي ينص كتيب التأمين، والذي- بالمناسبة- لا يغطي اختصاصات ومجالات كثيرة من الأمراض والعلاجات والأدوية، وكان الشركة قد أخطأت أو نسبت أن تزود المتعاقدين بالكتيب المغطي، فأرسلت له الكتيب غير المغطي، ذلك أن هناك الكثير من العلاجات لا تغطيتها باعتبارها مصنفة في خاتة التجميل والفيثامينات والمستكات.

إقحام

يقبل أن يكون هذا سلوك الصيدليات المتعاقدة مع الشركة، ولا تعلم ما السبب الحقيقي الذي يحول دون صرف الصيدليات للمرضى؟ وهل الأخيرة تتحمل مسؤولية إقحام المتعاقد في دوامات البحث عن بدائل أخرى كإلغاء اشتراكه مع الشركة، والتوجه إلى أخرى - لن نقول أنها أفضل وإنما تؤمن له أبسط الحقوق التي ينص كتيب التأمين، والذي- بالمناسبة- لا يغطي اختصاصات ومجالات كثيرة من الأمراض والعلاجات والأدوية، وكان الشركة قد أخطأت أو نسبت أن تزود المتعاقدين بالكتيب المغطي، فأرسلت له الكتيب غير المغطي، ذلك أن هناك الكثير من العلاجات لا تغطيتها باعتبارها مصنفة في خاتة التجميل والفيثامينات والمستكات.

في عيادات الأطباء والمشافي المتعاقدة، وكان المراكز الطبية تتصدق على المتعاقدين وتكمن معاناة المريض الحقيقية في البحث عن طبيب مختص متعاقد مع شركة تأمين وخاصة أن أغلب هذه الشركات لم تحدث بياناتها



حيث يفاجأ المريض ببالغ اشتراك الطبيب المدرج اسمه في الخريطة مع شركة التأمين المتعاقدة معها الجهة التي يمتني إليها المواطن بحجة أن التأمين (مو جايب هومو في ظل تبدل سعر صرف الليرة) فالشركات تتأخر في دفع

مستحققاتها إلى الطبيب لمدة قد تصل إلى ستة أشهر ما يزيد الأمر سوءاً لتبدأ رحلة جديدة بالبحث عن طبيب آخر متعاقد بنفس الاختصاص.

وفي عيادات الأطباء يقع المريض في دوامة المواعيد وقائمة

.. وصيدالة الحسكة يتهمون معاونة وزير الصحة بمحاباة معامل الأدوية

الحسكة - دحام السلطان

طالب صيدالة الحسكة في سياق اجتماع هيئة نقابته السنوية، وزارة الصحة بتفعيل مفعول القرار الصادر عن وزير الصحة الذي اعتمده مؤتمر النقابة المركزي ٢٣٤ من العام الماضي، الذي نص على إلزام المعامل ومستودعات الدواء بعدم إضافة أي قيمة مادية على فاتورة الشراء، علماً أن هذا القرار وكما ذكر نقيب صيدالة الحسكة الصيدلاني إسماعيل حسين: إن هذا القرار تم تفرغته من مضمونه من معاونة الوزير لصلحة المعامل الدوائية، وبين أن هذا التفرغ أفرغ القرار من مضمونه بالطلاق، في الوقت الذي ذكر فيه أن محافظة الحسكة وضعت استثنائي لأنها الوحيدة التي تتحمل معاناة شحن الدواء جواً لغياب وجود الطرق البرية التي تربطها بمعامل صناعة الدواء ومستودعاتها، وبالتالي غياب الالتزام بالنسبة المسموح بها وتجاوزها لنسبة تصل لتجاوز الـ ٥٠٪ وتصل إلى ١٠٠٪، وعلى إثر ذلك تم تنظيم ٨ صيوط مخالفة خلال العام الفائت، وتابع الصيدالية مطالبهم التي بدت على منع التعويض المناسب بما يتعلق بأضرار الإرهاب التي لحقت بصيدلياتهم، ووضع حد للصيدليات المخالفة التي تراوح عددها من ٢٠- ٣٠ صيدلية بمدينة القامشلي وحدها، وفتح مستودع دوائي خاص بالدولة وتقوم النقابة بالإشراف على توزيع الدواء وضبط أسعاره لوضع حد للاحتكار والتلاعب بالأسعار!

وبين محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي أن ارتفاع أسعار الدواء شكل إرباكاً وسبب حالة إزعاج للمواطن، وأن حالات المخالفة المرتبطة برفع الأسعار غير القانونية ستؤخذ على حمل الجد بالملاحقة وإغلاق المستودعات والصيدليات المخالفة، وتستعمل السلطة الإدارية في المحافظة على التدقيق

بموضوع التراخيص ووضع حد للحالات غير المنضبطة والمتزامنة بالقوانين والأنظمة النافذة، وذلك بالتأكد على مزاولة المهنة من أهلها المختصين من الوجهة القانونية فقط، بعد اتخاذ كامل الإجراءات المتابعة والاهتمام من المعنيين في السلطة الإدارية بالمحافظة ومديرية الصحة ودائرة حماية المستهلك وبالتنسيق مع نقابة الصيدالة في الحسكة.

وقال أمين فرع حزب البعث بالحسكة خلف المهشم: إن الحالة التي تقوم عليها المهنة نابعة من الالتزام الوطني والشعور العالي بالمسؤولية من الصيدلاني الذي يقوم بتقديم الخدمة الدوائية للمواطن، في ظل هذه الظروف التي تمر على الوطن، وإن الدور الذي يقوم به الصيدلاني لا يقل عن أي دور وطني آخر للحالة التي يعيش بها أبناء الوطن جميعهم، الأمر الذي يتطلب منهم الالتزام بالأنظمة والقوانين النافذة والضابطة للمهنة.

وقال عضو مجلس نقابة صيدالة سورية الصيدلاني نضال إيشوع: إن دورنا هو جسر ارتباط بين الحكومة والمجتمع، ولقد طالبنا برفع المستوى المادي للصيدلاني بتحقيق هامش ربح مناسب له، وبإيقاف القرار ٢٥ /ت لعام ٢٠١٥ الذي لا يلزم المهنة إطلاقاً، وبين أن التعويضات للصيدالية المتضررين تكون وفق إمكانية النقابة وسريراتها ينطبق على مستوى القطر.

وأشار مدير الصحة الدكتور محمد رشاد خلف إلى ضرورة وضع حد للتلف على المهنة وإيجاد صيغة مناسبة لمخالفات المتكئة بشأن الدواء وأسعاره وهويته، رغم أن أسعار الدواء التي زادت بنسبة ١٠٪ قياساً على المواد السليمة الاستهلاكية الأخرى تعتبر من أرخص السلع بالنسبة لمعاينة الطبيب وثمان الدواء إذا ما قيس كل منهما بأسعار المواد والمنتجات والبيضائع الاستهلاكية التي زادت إلى ١٠ أضعاف مضاعفة!

حوران بلا أشجار

٩٠ مخالفات خلال شهرين

ردعا- الوطن

آلاف الهكتارات من المساحات الحراجية الخضراء في محافظة درعا تم تجريدها من حلتها الشجرية الجميلة، حيث تؤكد مصادر أهلية ورسمية أن التغيرات الجارية وخاصة في المناطق الساخنة أعدمت مساحات واسعة بل كاملة في بعض المواقع من الغابات والأراج الطبيعية والاصطناعية غير أنها بقيمة هذه الثروة الوطنية لنا ولأجيال القادمة اقتصادياً وبيئياً وسياحياً واجتماعياً، ولا تزال مستمرة إلى يومنا هذا بهدف التخطيط والتجارة من ضعف النفوس وتجار الأزمات، إذ يباع الطن الواحد من بعض أنواع الحمض بما يتجاوز ٥٠ ألف ليرة سورية، وفقاً لمصادر دائرة الحراج في مديرية زراعة درعا فإن الضابطة الحراجية تقوم بتنظيم الصيوة اللازمة بمخالفات قطع الأشجار الحراجية وإحالتها إلى القضاء المختص ومتابعها حتى تكتسب الدرجة الطبيعية، وقد تم خلال العام الماضي تنظيم ٨٩ ضلطا حراجيا منها ١٢ في المواقع الآمنة والباقي ضمن الأماكن الساخنة كما جرى منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه تنظيم ٩ ضبوط، لافتة إلى أنه وفور عودة الاستقرار الذي بات قريباً سيسان إلى إعادة تأهيل وترقيع جميع المواقع الحراجية بالفراس المناسبة لطبيعة حوران مثل الصنوبر البيروتي والفمري والسرو والأرزخ والأغستروم السياحي والشجري والكيثا والعفص وغيرها حتى تعود المحافظة واحة خضراء تضاهي المحافظات السورية الأخرى الرائدة في هذا المجال، وخاصة أنه تم مؤخراً إنشاء مشتل بمساحة ١٠٠ دونمات لإنتاج الفراس الحراجية والنباتية في مدينة إزرع وقد تم استقدام غراس حراجية ومفردة من محافظات مجاورة وافتتح مركز بزرع مؤقت لتأمين الشتول لطالبها حالياً ريشما يقع المشتل بانتاجها بعد أن تمت تسوية أرضه بالكامل وأخذت الموافقات لحفر بئر للري ويخصص له الكادر اللازم، علماً أن الشتول يتابع بأسعار رمزية للتشجيع على إعادة تأهيل المناطق الحراجية المتدهورة وزراعتها بالأنواع المناسبة.

محمود الصالح

منح الاتحاد العمال لنقابات العمال إعانة مالية إلى عمال إربل بقيمة عشرة آلاف ليرة سورية لكل عامل وليرة واحدة وكذلك قرر المكتب التنفيذي للاتحاد العام للعمال منح صندوق أسر الشهداء في الرقة مبلغ مليون ليرة سورية هذا ما أكده رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري لـ«الوطن»، وأضاف: تقديراً من الطبقة العاملة واتحادها العام لمعاناة الوبيتا العمال في إربل اتخذنا قرار منح هذه الإعانة البيسطة لمساعدة الإخوة العمال في محافظة إربل الذين يعانون كبقاتي أبناء الوطن وييلات الإرهاب المجرم الذي يستهدف الأرض والإنسان وكذلك قرر المكتب التنفيذي مساعدة صندوق الشهداء في محافظة الرقة بهدف تقديم المزيد من الدعم لتكريم شهداء الطبقة العاملة. يأتي ذلك إضافة إلى ما قامت وتقوم به اتحادات عمال المحافظات من دعم لأسر الشهداء، وعن أهمية الاستحقاق الدستوري في انتخابات أعضاء

التعليم العالي تلتفت أخيراً لوضع السكن الجامعي بحماة!

فادي بك الشريف

انتقادات طلابية بالجملة للسكن الجامعي بمدينة حماة وغياب فعلي للرقابة من التعليم العالي وجامعة حماة، فالوضع حسب ما يصفه طلاب السكن غير مقبول على الإطلاق والتقصير والتسيب من المعنيين عنوان عريض يلخص واقع الحال ويلقي بتبعاته على الطلبة ويتعسف سلباً على إقامتهم وتهيئة الظروف المناسبة لهم ضمن السكن، بل على العكس، كان الإهمال وسوء التخديم والنظافة السمة الأبرز وازداد حجم الأعباء والمشكلات، ولم يكتف المعنيون منذ إحداثات جامعة حماة بـ٢٠١٥ بموضوع السكن الجامعي إذ توجد وحدتان سكنيتان تستوعب ١١٠٠ طالب وطالبة في طابقتها الاستيعابية، في حين إن العدد الفعلي للطالب يزيد على ٢٠٠٠ طالب وطالبة.

وحول هذا الموضوع، يقول أحمد لـ«الوطن»: أنا طالب استضافة، تم وضعنا في قاعات مطالعة وسط

البرد الشديد ويزيد عدد طلابها على ٢٠ طالباً وهي غير مهيأة للدراسة فكيف للسكن!!

وتضيف راما: عانيتنا من البرد الشديد لعدم تشغيل التدفئة المركزية نهائياً، الأمر الذي أدى لحالات إسفاف أثناء البرد القارس، عدا عدم وجود نقطة طبية ولا اهتمام بالناحية الصحية، أما وادافقضيص: لماذا لم يتم الانتهاء من بناء الوحدة السكنية الثالثة التي من المفترض أن تسلم منذ سنوات وحيث إنها بحاجة لبعض التجهيزات لئلا تنتهي!

ويؤكد عبد الحميد أن السكن يعاني من انتشار الأوساخ والقمامة وعدم الاهتمام بدورات المياه وانتشار كبير للحشرات أثناء الصيف لعدم رش المبيدات، فيما يقول محمد: نستأجر ضمن الأبنية السكنية بأسعار خيالية للطالب ويصل البيت إلى ٤٠ ألف ليرة وأحياناً تضطر إلى السكن في أماكن بعيدة عن الكلية كما يرتب علينا إيجارات كبيرة ومصاريق، لذلك يضطر الكثير من الطلاب إلى السكن الجامعي.

الملاحم دفاعاً عن كرامة الشعب السوري ووحده الوطنية وسيادته واستقلاله.

إن الحفاظ على استقلالنا الوطني وسيادتنا الوطنية والإصرار على تنفيذ أجندتنا الوطنية ومنتجات السنوي، رغم كل الضغوط والتحديات، ورغم كل الآلام التي تحملها السوريون في سبيل عزة الوطن وصيادته ووحده... يشكل أهم عوامل النبات والتحدى في وجه العدوان وداعيه ومفنديه، وبشكل في الوقت نفسه إحدى أهم بشائر النصر الآتي الذي نراه قريباً بهمة وتضحيات وصمود السوريين الشرفاء.

إن الإخوة العمال بما يظلونه من ركنية مهمة وأساسية من ركائز العمل الوطني، كانوا خلال الأزمة ومازوا أوفياء للوطن... لتاريخهم النضالي المشرف... وأنبتوا تحزيمهم بتبراب الوطن وأصالتهم في عشقه والدفاع عنه وتعزيز مقومات صموده... وبنق اليوم بأنهم سيكونون على مستوى المسؤولية الوطنية، لأنهم ما توافنا يوماً عن أداء الواجب وكانوا وما زالوا بناة سورية الحديثة والمضحين بالغالي والنفيس



في سبيل عزة الوطن واستقلاله، وبمضون في هذا الرب، ويسهون في إنجاز هذا الاستحقاق الدستوري بالمشاركة الواسعة والمعقة لاختيار من يرون فيه جسداً لأمالهم في حياة حرة كريمة.

وكان أعضاء المكتب التنفيذي قد استعرضوا المقترحات التي طُرحت في المؤتمرات السنوية لاتصالات المحافظات ومناقشتها، وتقرر تشكيل لجان المتابعة هذه المقترحات والمشاكل مع الجهات المعنية بهدف خدمة العمال وإيصاله إلى حقوقه، كما قرر المكتب منح مليون ونصف المليون ليرة سورية لأسر الشهداء تقديراً من الاتحاد لتضحيات شهدائنا والتي لا تقدر بثمن، وكان من ضمن قرارات المكتب إحداث صندوق تكافل العمال المركزي لأسر الشهداء والجرحى من الطبقة العاملة هؤلاء الجرحى والشهداء الذين رويو بدماهم تراب الوطن، كذلك إحداث رابطة المتقاعدين للطبقة العاملة على أن يكون مركزها في دمشق ويتبع لها فروع بكل المحافظات والهبات من هذه الرابطة رعاية الطبقة العاملة وتقديم كل ما تحتاجه من خدمات.

حماة

استكمال أعمال تأهيل الوحدة الثالثة، مشيراً إلى أنه تم رصد ٣١٠ ملايين لتأهيل الوحدة الثالثة، علماً أنه تم إنجاز ٧٥٪ من الأعمال وتبقى ٢٥٪ تنجز خلال شهر، ذاكراً أن هناك مقترحاً بتجزئة المبالغ حسب وضع الكتل ضمن الوحدة السكنية الثالثة.

وأضاف: يصل مجموع الغرف في الوجدتين السكنيتين إلى ٤٥٠ غرفة، ويصل عدد الطلاب في الغرفة الواحدة بالنسبة للوحدة الأولى إلى ١٠ طلاب، وفي الوحدة الثانية (الإناث) يصل إلى ٥ طالبات بما يخص كليات الآداب، و٤ طالبات لطلاب الكليات الطبية، مؤكداً أن الوحدة الثالثة ستضم ٢٨٠ غرفة وتنتس لـ١٢٥٠ طالباً.

وفما يخص سكن الطلاب المستضافين في مدينة حماة قال الطواشي إنه لم تعد هنا إمكانية لاستقبال عدد أكبر من أي محافظة كونه لا يوجد سوى وحدتين سكنيتين فقط، طاقتهما الاستيعابية القصوى ١١٠٠ طالب وطالبة، وفي الظروف الرامنة تم استقبال نحو ٢٥٠٠ طالب فيهما.

ذاكراً أن الأمر متفاوت بين الغرف وهذا مرتبط بطبيعة الأشخاص المتواجدين ومستوى اهتمامهم وتحملهم للمسؤولية وتعاونهم مع المشرف الموجود، بحيث تنتشر الأوساخ في بعض الأماكن وتتعدم في أماكن أخرى، مبيئاً أنه تم فرض عقوبات على كل مخالفات وتقصير من الطلاب بما يخص النظافة.

وبين الطواشي أنه سيتم خلال أسبوع تركيب سخانات مياه للطلاب حسب تقنية التوائي والدقائق لتأمين احتياجات الطلب من المياه الساخنة وبمواعد محددة، إضافة إلى إدخال محولة كهربائية وذلك خلال ٢٠ يوماً بهدف إيصال الكهرباء بشكل متناوب للغرف أو الشوائع الكهربائية.

وكشف مدير السكن الجامعي أن وزير التعليم العالي مهمت بوضع المدينة الجامعية وطلب دراسة تفصيلية عن وضع السكن والغرف والأعمال والتمويل والاحتياجات والمقترحات والحلول اللازمة، مؤكداً أنه سيتم تشكيل ورشة عمل من الوزير، تتضمن